

Distr.: General
20 March 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير، وهو التقرير الفصلي التاسع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ تقريره السابق عن الموضوع، الذي قدمه شفويا منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلي الخاص في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويغطي التقرير التطورات التي استحدثت بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

٢ - أعاد مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) التأكيد على أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وفي القرار ذاته، كُتِر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً. بيد أن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد اتخاذ أي من هذه الخطوات.

٣ - ففي الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الوحدات السكنية التي اقترحت السلطات الإسرائيلية خططاً لها أو وافقت عليها أو أعلنت عن عطاءات بشأنها في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حوالي ٣١٥٠ وحدة. ويشمل هذا الرقم خططاً اقترحتها السلطات لبناء حوالي ٢٥٠٠ وحدة وعطاءات أعلنتها لبناء حوالي ٦٥٠ وحدة.

٤ - ومن المقرر بناء قرابة نصف مجموع هذه الوحدات في أماكن بعيدة تقع في عمق الضفة الغربية المحتلة، منها ٥٠٠ وحدة في منطقة نابلس و ١٢٠ وحدة في محافظة الخليل. وتُفَنِّ إحدى هذه الخطط فعليا بؤرة إيبى هناحال الاستيطانية بوصفها أحد أحياء مستوطنة معاليه عاموس في محافظة الخليل. ويشكل هذا أول قرار يتخذ من هذا القبيل منذ خمس سنوات تقريبا.



٥ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أقر الكنيست بتصويت مبدئي مشروع قانون صدّقت عليه الحكومة باقتراح تقنين حوالي ٦٦ بؤرة استيطانية غير قانونية في كل أنحاء الضفة الغربية في غضون سنتين من اعتماده. ويُلزم مشروع القانون السلطات الإسرائيلية أيضا بأن توفر لتلك البؤر الاستيطانية، في غضون هاتين السنتين، التمويل والكهرباء وغيرها من الخدمات وبأن تجمد تنفيذ أوامر الهدم ما لم تُصدر الحكومة تعليمات بغير ذلك.

٦ - وفي خطوة منفصلة، أنشأت الحكومة الإسرائيلية في منتصف كانون الأول/ديسمبر فريقا لتسريع مسار تقنين البؤر الاستيطانية والوحدات السكنية في المستوطنات المشيدة بالمخالفة للقانون الإسرائيلي. وجاءت هذه الخطوة بعد أن أصدر مكتب النائب العام في ١٣ كانون الأول/ديسمبر فتوى تجيز للحكومة الشروع في خطوات لتقنين الوحدات الاستيطانية التي بُنيت بـ "حسن نية" تقنيا بآثر رجعي، بما فيها تلك التي بنيت على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة كان يعتقد خطأ، وقت البناء، أنها من "أراضي الدولة" بموجب القانون الإسرائيلي. ويمكن تقنين حوالي ٢٠٠٠ وحدة استيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة بآثر رجعي باستخدام هذه الآلية، التي يشار إليها عموما باسم مبدأ "تنظيم السوق".

٧ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، وبعد صدور أمر من المحكمة المحلية بالقدس، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإجلاء عشرات المستوطنين من موقع بؤرة أمونا الاستيطانية السابقة في ضواحي مستوطنة عوفرا في شمال الضفة الغربية المحتلة، التي كانت قد أُخلت بالفعل في شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي ١٢ شباط/فبراير، أزالَت السلطات الإسرائيلية وصارت عدة منازل متنقلة كانت تستخدم كبؤر استيطانية بالقرب من مستوطنة إيتامار.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر هدم ومصادرة بنايات مملوكة لفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وإجمالا، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ١٣٣ بناية، مما أسفر عن تشريد ٢٥٢ شخصا وتضرر ١٥٧ ٢٠ شخصا آخرين، مُحتجّة في ذلك بعدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهي تصاريح يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.

٩ - ومن بين البنايات التي هدمت أجزاء من وصلات مائية في المنطقة جيم كانت توفر - أو على وشك أن توفر - المياه لقرتي بيت دجن وبيت فريك في نابلس (التي يسكنهما حوالي ١٨ ٠٠٠ شخص) و ١٣ تجمعا للرعاة في منطقة مسافر يطا في الخليل (٢٠٠ شخص) وتجمع البدو في وادي أبو هندي الذي يعيش حاليا في القدس (٣٢٠ شخصا). وهي مجموعات سكانية تعاني كلها نقصا حادا في المياه، خصوصا في الصيف. وكانت جهات مانحة دولية تمول الوصلتين الأخيرتين في إطار جهود المساعدة الإنسانية.

١٠ - وفي القدس الشرقية المحتلة، قامت قوات الأمن الإسرائيلية في ١٧ شباط/فبراير، تنفيذا لأمر صادر عن محكمة إسرائيلية، بطرد أسرة فلسطينية من منزلها في البلدة القديمة بالقدس، ويسرت تسليمها لمستوطنين إسرائيليين، كانوا قد احتجوا بقانون إسرائيلي يميز للإسرائيليين، لا الفلسطينيين، المطالبة بأراض كانت مملوكة لهم قبل عام ١٩٤٨. وأسفر الطرد عن تشريد الأسرة المكونة من ثماني أفراد، منهم ثلاثة أطفال. وهناك سبع أسر أخرى في البلدة القديمة يهددها خطر الطرد، ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يواجه ما مجموعه ٢٠٠ أسرة فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة عمليات طرد مماثلة. وفي حي الشيخ جراح، يواجه ٣٢ فلسطينيا خطر الطرد الوشيك.

ثالثا - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

١١ - دعا مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد وإلى التقيد بما يُوجبه القانون الدولي من التزامات بتعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بوسائل منها التنسيق الأمني الحالي، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح. إلا أن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بحدوث أعمال عنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك استمرار استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين الفلسطينيين في غزة، وإطلاق الصواريخ وطلقات مدافع الهاون والوسائل الحارقة من غزة في اتجاه إسرائيل من جانب مقاتلين فلسطينيين من حركة حماس وغيرها.

١٢ - وقتل ما مجموعه ٢٧ فلسطينيا، منهم ١٠ أطفال، على يد قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك أثناء المظاهرات والاشتباكات والضربات الجوية والعمليات الأمنية وغيرها من الحوادث.

١٣ - وفي غزة، استمرت المظاهرات الجارية عند السياج المحيط وشاركت فيها حشود صغيرة نسبيا خلال الأسبوع وأعداد تقارب العشرة آلاف كل يوم جمعة. ومع أن المظاهرات ظلت في معظمها سلمية، فقد شارك البعض في أنشطة اتسمت بالعنف، مثل إطلاق الوسائل الحارقة والمتفجرة في اتجاه إسرائيل أو زرع عبوات ناسفة يدوية أو محاولة حرق السياج. وكانت قوات الأمن الإسرائيلية ترد على ذلك بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والذخيرة الحية.

١٤ - وفي شباط/فبراير، وبعد هدوء استمر عدة أشهر، استأنف المقاتلون الفلسطينيون إطلاق البالونات المحملة بوسائل حارقة أو متفجرة في اتجاه إسرائيل من غزة، حيث انفجرت إحدى هذه الوسائل بالقرب من أحد المنازل فتسببت في إلحاق أضرار به. وقد أطلقت ٤٠ وسيلة حارقة في الجو نحو إسرائيل في الفترة المشمولة بالتقرير. ولم ترد أنباء عن سقوط ضحايا. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بضرب ما اعتبره أهدافا للمقاتلين في غزة.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ٢٠ فلسطينيا بالذخيرة الحية على يد جيش الدفاع الإسرائيلي في غزة أو ماتوا متأثرين بجراح سابقة، من بينهم امرأة و ٧ أطفال وشخص معاق ذهنيا. كما أصيب حوالي ٤١٥ ٣ شخصا بجراح. وأصيب ٤ جنود إسرائيليين بقنابل نارية وعبوات متفجرة وأحجار وطلقات نارية.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المقاتلون الفلسطينيون ٤٦ صاروخا وست قذائف هاون في اتجاه إسرائيل. وأطلق سلاح الجو الإسرائيلي ١٢٣ قذيفة على مواقع عسكرية ومناطق مفتوحة في غزة. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أطلق مقاتلون فلسطينيون من غزة النار مرتين على جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا يقومون بدورية عند السياج. وأصيب أحد الجنود بجراح طفيفة عندما أصابت خوذته طلقة من أحد القناصة. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق قذائف على نقاط مراقبة تابعة للمقاتلين الفلسطينيين فقتل أحد أفراد كتائب القسام التابعة لحركة حماس وأصاب أربعة آخرين منها بجروح. وأطلق سلاح الجو الإسرائيلي أيضا خمس قذائف على أهداف عسكرية تابعة لحركة حماس ردا على ذلك، دون الإبلاغ عن حدوث إصابات. وفي ١٤ آذار/مارس، أطلق مقاتلون ١٠ صواريخ في اتجاه إسرائيل، اثنان منها في اتجاه تل أبيب لأول مرة منذ صراع عام ٢٠١٤. وردت إسرائيل بضرب ما اعتبره سلاح الجو الإسرائيلي أهدافا للمقاتلين في غزة يربو عددها على ١٠٠ هدف. ولم ترد أنباء عن حدوث إصابات.

١٧ - واستمرت معاناة مقدمي الرعاية الصحية في غزة في علاج المصابين أثناء المظاهرات. وقد لُزمت لعدد كبير من المصابين إجراءات طبية معقدة غير متاحة حالياً في غزة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت النسبة المئوية الإجمالية للجرحى الذين سَعوا لتلقي العلاج خارج غزة ومنحتهم إسرائيل تصاريح بذلك ٦٧ في المائة. ومن بين الجرحى الذين أصيبوا أثناء المظاهرات، بلغت نسبة الذين سَعوا لتلقي العلاج خارج غزة ومنحتهم إسرائيل تصاريح بذلك ٥ في المائة.

١٨ - وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن وقوع حوادث إطلاق نار في البحر قبالة ساحل غزة، أسفرت عن إصابة ١١ صيادا فلسطينيا بجراح، أصيب أحدهم بذخيرة حية أطلقتها البحرية الإسرائيلية؛ وألقي القبض على ٢٠ آخرين، منهم طفل، وصودرت تسعة زوارق أثناء الأحداث.

١٩ - وبدءاً من ١٤ آذار/مارس وعلى امتداد عدة أيام، احتج آلاف الفلسطينين على الظروف الاقتصادية المتردية وعلى الظلم الناجم عن الانقسام الفلسطيني واستيلاء حماس على غزة بالقوة والعنف. وردت قوات حماس الأمنية بمحنة اعتقال وأعمال عنف ضد المحتجين، الذين كان بينهم نساء وأطفال. كما تعرض صحفيون وموظفون في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للضرب بوحشية ودوهمت منازلهم.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وفي الضفة الغربية المحتلة: قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٧ فلسطينيين بطلقات نارية، من بينهم ثلاثة أطفال؛ وأصاب ٧٩٧ شخصاً بجراح، من بينهم ١٩٣ طفلاً، أثناء المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية والحوادث الأخرى. وبلغ إجمالي عدد الذين اعتقلتهم القوات الإسرائيلية ١٢٧ فلسطينياً، من بينهم ٢٠ طفلاً.

٢١ - وفي ٧ شباط/فبراير، هوجمت امرأة إسرائيلية تبلغ من العمر ١٩ سنة وتعرضت لاعتداء جنسي والطعن حتى الموت في إحدى الغابات بجنوب غرب القدس. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينياً مشتبهاً فيه واعترف بأنه انطلق في جريمته هذه من دافع قومي. وأدين قضائياً بالقتل العمد والاعتداء الجنسي في ٧ آذار/مارس.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٧١ حادثاً قام فيها مستوطنون إسرائيليون بالاعتداء على فلسطينيين أو إتلاف ممتلكاتهم، بزيادة قدرها ٢٣ في المائة في عدد الاعتداءات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وسجل المكتب أيضاً وقوع ٤٧ اعتداءً فلسطينياً على مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية، مما أسفر عن إصابة ١٢ شخصاً وإلحاق أضرار بـ ٣٧ سيارة.

٢٣ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، رُشق موكب رئيس الوزراء الفلسطيني بالحجارة، فأصيب حارسان بجروح. ووقع الاعتداء في نفس المكان الذي رشق فيه مستوطنون سيارة فلسطينية بالحجارة في تشرين الأول/أكتوبر فقتلوا فلسطينية. وإزاء هذه الجريمة الأخيرة، وجهت السلطات الإسرائيلية تهمة قتل الفلسطينية إلى إسرائيلي يبلغ من العمر ١٦ سنة.

٢٤ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، دخل مسلحون إسرائيليون من البؤرة الاستيطانية أدي عاد Adei Ad قرية المغير المجاورة بالقرب من رام الله حيث هاجموا سكاناً فلسطينيين بالذخيرة الحية وغيرها. وأسفرت الاشتباكات التي أعقبت ذلك عن مقتل فلسطيني يبلغ من العمر ٣٨ سنة وجرح ١٥ آخرين. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه فُرق الحشد باستخدام "وسائل تفريق الشعب". وذكر شهود عيان أن جيش الدفاع الإسرائيلي استخدم غُلب الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية لتفريق الفلسطينيين ولكنه لم يتدخل

لمنع العنف الذي كان يمارسه المستوطنون. وتفيد الأنباء بأن جيش الدفاع والشرطة الإسرائيليان يجريان تحقيقاً في الحادث.

٢٥ - ولاحظت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً زيادة في عنف المستوطنين ومضايقاتهم في المنطقة H2 من الخليل بعد قرار حكومة إسرائيل في ٢٨ كانون الثاني/يناير عدم تحديد الوجود الدولي المؤقت في الخليل. ففي ١٢ شباط/فبراير، دخل مستوطنان برفقة جيش الدفاع الإسرائيلي منزلاً لأسرة فلسطينية تعيش في البلدة القديمة في الخليل، بجوار إحدى المستوطنات، وهددا - حسب التقارير - بقتل أفراد الأسرة والاستيلاء على منزلهم. وفي ١٧ شباط/فبراير، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على صبي فلسطيني من نفس الأسرة عمره ١٤ سنة وقيد يديه وعصب عينيه في البلدة القديمة بدعوى قيامه بإلقاء حجارة. وقد أُحلي سبيل الصبي في اليوم التالي. وتفيد التقارير بأن ضغط منظمات المستوطنين قد أدى أيضاً إلى قيام منظمة أخرى، هي مجلس الكنائس العالمي، بتعليق وجودها الوقائي من خلال برنامج المرافقة المسكونية في فلسطين وإسرائيل. وفي الأسابيع التي تلت انسحاب الوجود الدولي المؤقت في الخليل، أعلنت قوات الأمن الإسرائيلية أجزاءً مختلفة من المنطقة H2 مناطق عسكرية مغلقة لفترات زمنية مختلفة، مما زاد من عرقلة إمكانية الوصول أمام المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك منظمات الوجود الوقائي.

رابعاً - التحريض والاستفزاز والخطابات الملهبة للمشاعر

٢٦ - أهاب مجلس الأمن بالطرفين، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أن يتصرفا وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وللاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، وإعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتحسين الظروف اللازمة لتعزيز السلام. وقد استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر.

٢٧ - واستمر بعض المسؤولين من حركة فتح والسلطة الفلسطينية في تمجيد مرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين، بما في ذلك على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال الإشارة إليهم بانتظام على أنهم "أبطال" أو "مصدر فخر"، والترحيب بالهجمات عند وقوعها. وفي أواخر شباط/فبراير، نشر حساب رسمي لحركة فتح على مواقع التواصل الاجتماعي أكذوبة تحقيرية معادية للسامية تشير إلى أن اليهود فاسدون أخلاقياً ويستحقون بالتالي المصير الذي حاق بهم في محرقة اليهود. وقد حذفت هذه الأكذوبة في وقت لاحق. وفي منتصف شباط/فبراير، أعلن مسؤول كبير في حركة فتح أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حضر مؤتمر وارسو للسلام والأمن في الشرق الأوسط "لتذكيرنا بالمحرقة وبأوشفيتز، [بينما] يوجد في كل مدينة في فلسطين... أوشفيتز إسرائيلي لتقتيل الفلسطينيين". كما واصلت حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في غزة استخدام الخطاب التحريضي والملهب للمشاعر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٢ شباط/فبراير، أخبر أحد أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس وسائل الإعلام أن مسيرة العودة الكبرى في آذار/مارس هي رسالة مفادها أن الفلسطينيين "سيظهرون أرضهم من [النجاسة] ولن يتوقفوا إلا عند الشهادة أو النصر".

٢٨ - وفي الوقت نفسه، واصل بعض السياسيين الإسرائيليين أيضًا الإدلاء بتصريحات مثلهبة للمشاعر. ورفض عدة وزراء علنا حق الفلسطينيين في إقامة دولة، مشيرين إلى أن وجود دولة فلسطينية سوف "يهدد" وجود إسرائيل. ودعا آخرون إلى خلق "واقع على الأرض" بضم المنطقة جيم وفرض السيادة عليها. وفي شباط/فبراير، اقترح أحد أعضاء الحكومة وزعيم حزب سيخوض الانتخابات التشريعية المقبلة، ضم المنطقة جيم في الضفة الغربية ومنح الفلسطينيين المقيمين هناك "المواطنة الكاملة". كما دعا أحد أعضاء الكنيست أن "تعود" إسرائيل "إلى الاغتيالات المحددة المستهدفين" في قطاع غزة.

٢٩ - وفي القدس، اشتعلت التوترات في الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في ١٦ شباط/فبراير عندما ركبّت الشرطة الإسرائيلية سياجا معدنيا وقفلا عند أعلى السلم المؤدي إلى باب الرحمة، بعد مرور يومين على أداء الصلاة فيه لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣. ولم يكن قد جرى استخدام البوابة والمبنى الموجود فيها منذ عام ٢٠٠٣، عندما حظرت محكمة إسرائيلية على لجنة التراث العالمي الإسلامي الوصول إليها بسبب ادعاءات بأن الموقع كان يستخدم في أنشطة غير مشروعة. ويؤكد مجلس الأوقاف على ضرورة فتح المبنى للصلاة ومعاودة استخدامه. وبين ١٧ و ٢١ شباط/فبراير، اشتبكت الشرطة الإسرائيلية والمصلون الفلسطينيون مراراً عندما كان يحاول المصلون إزالة السياج المعدني للوصول إلى منطقة باب الرحمة والصلاة فيها. واستمرت التوترات بين المصلين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية منذ ذلك الوقت.

خامسا - الخطوات الإيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

٣٠ - دعا مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حلّ الدولتين. وشوهدت بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكن الاتجاهات السلبية تفوقت عليها إلى حد كبير.

٣١ - وأحرز تقدم كبير في تنفيذ مجموعة المشاريع الإنسانية والاقتصادية العاجلة التي أقرتها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في أيلول/سبتمبر في مسعى لتحقيق استقرار الوضع في غزة ومنع التصعيد ودعم جهود المصالحة التي تتم بقيادة مصرية. ومنذ ذلك الحين، جمعت الأمم المتحدة حوالي ١١٠ ملايين دولار (من أصل ٢١٠ ملايين دولار): ٦٠ مليون دولار للوقود؛ و ٤,٦ مليون دولار للرعاية الصحية؛ و ٤٤,٢٥ مليون دولار لبرامج النقد مقابل العمل.

٣٢ - وأدى تنفيذ برامج النقد مقابل العمل إلى إيجاد ٢٠٠ ٤ وظيفة، مع توقع إيجاد ١٥ ٠٠٠ وظيفة أخرى قريباً. وقد حدثت هذه التطورات على خلفية ارتفاع مستويات البطالة (٥٠ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٨) والفقر وانعدام الأمن الغذائي. وما زالت أكثر من ٣٧٠ ٢ أسرة، أي حوالي ١٣ ٣٠٠ شخص، مشردين داخليا نتيجة للأعمال القتالية التي جرت في عام ٢٠١٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجبر انخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة برنامج الأغذية العالمي على تخفيض إعانات التحويلات النقدية التي يقدمها إلى ١٦٦ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء غزة بنسبة ٢٠ في المائة، من ١٠ دولارات إلى ٨ دولارات للشخص الواحد في الشهر.

٣٣ - وأتاح التمويل الذي ورد حتى الآن زيادة مؤقتة في إمدادات الكهرباء في غزة إلى ما بين ٩ و ١٢ ساعة من الكهرباء يومياً، مما يدعم توصيل كميات كبيرة من الأدوية الأساسية ويسمح بإجراء الآلاف من عمليات الطوارئ. وعلى الرغم من الزيادة في الإمداد بالكهرباء، لا تزال هناك حاجة

إلى توفير وقود طوارئ لمولدات الطاقة الاحتياطية لغرف الطوارئ والجراحة أثناء انقطاع التيار الكهربائي وقد أوشك ذلك الوقود على النفاد. وقد حثَّ هذا النقص تخفيض أو تعليق الخدمات في بعض المستشفيات والعيادات، ولا سيما فيما يتعلق بالتعقيم والتصوير التشخيصي وخدمات التنظيف. ويتفاقم هذا الوضع بسبب نقص الأدوية والإمدادات الأساسية الناجم عن نقص التمويل. وقد كان لنقص وقود المولدات أيضا تأثير سلبي على مرافق المياه والصرف الصحي الحيوية.

٣٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ٨ ملايين دولار للأرض الفلسطينية المحتلة، ٧٠ في المائة منها لتلبية الاحتياجات الصحية والاحتياجات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في غزة. وفي ٤ آذار/مارس، أعلنت أيضا الصناديق المشتركة للشؤون الإنسانية التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن تخصيص ١٢ مليون دولار، ٧٥ في المائة منها لغزة.

٣٥ - واستمر التقدم في إصلاح المنازل التي دمرت بالكامل أو تضررت جزئياً أثناء صراع عام ٢٠١٤، حيث أعيد بناء ١٦٧ منزلاً واستكمل إصلاح ٤٤ منزلاً آخر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وصُرف مبلغ إضافي قدره ٢٣ مليون دولار لصالح جهود إعادة بناء المساكن.

٣٦ - وواصلت آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة القيام بدور مهم في جهود إعادة الإعمار، وكذلك في أعمال التشييد الجديدة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تحسينات كبيرة نتيجة للمراجعة المشتركة لآلية إعادة إعمار غزة التي أجرتها حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تعزز هذه التحسينات إلى حد كبير فعالية آلية إعادة إعمار غزة وأدائها واستقرارها وشفافيتها، بوسائل منها جعلها أيسر استعمالاً والتعجيل بالموافقة على دخول المواد وتحفيز النشاط الاقتصادي.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل دعم تنفيذ المشاريع الإنسانية والاقتصادية الحيوية، أنشأت الأمم المتحدة وحدة لإدارة المشاريع في غزة. وتوفر الوحدة، التي بدأت عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، التوجيه والدعم لمستخدمي آلية إعادة إعمار غزة. وتعمل الوحدة أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة لزيادة فعالية البرامج على الأرض، ودعم تنفيذ مجموعة المشاريع الإنسانية والاقتصادية العاجلة من أجل غزة المذكورة أعلاه التي تقوم بها لجنة الاتصال المخصصة.

٣٨ - وظل معبر رفح بين مصر وغزة مفتوحاً في كلا الاتجاهين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من استدعاء السلطة الفلسطينية أفرادها من المعبر في ٧ كانون الثاني/يناير. ودخل ما مجموعه ٩ ٤٠٥ أشخاص إلى غزة وغادرها ٤٧٣ ١٤ شخصاً من خلال معبر رفح بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر و ١١ آذار/مارس. ووصلت معدلات خروج الفلسطينيين الشهرية من غزة إلى إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير إلى أعلى مستوياتها خلال أكثر من عامين، كما وصل حجم الصادرات من غزة إلى أعلى مستوياته منذ تشديد إسرائيل إجراءات الإغلاق في عام ٢٠٠٧.

٣٩ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير، قامت إسرائيل، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٠، بإطالة جزء صغير في وسط منطقة غزة لصيد الأسماك ليصبح بمساحة ١٢ ميلاً بحرياً. ولا يزال الصيد في المناطق الواقعة قبالة السواحل الشمالية والجنوبية لقطاع غزة محصوراً في ستة أميال بحرية. ومع ذلك، لا يزال الصيد غير مسموح به وراء هذه الستة أميال حتى كامل منطقة النشاط البحري L الممتدة ٢٠ ميلاً بحرياً المتفق عليها في اتفاقات أوسلو.

٤٠ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، شارك وزراء إسرائيليون وفلسطينيون إلى جانب نظرائهم من الأردن وإيطاليا وقبرص ومصر واليونان في مؤتمر قمة إقليمي بالقاهرة، ناقشوا فيه التعاون في تنمية موارد الغاز الطبيعي المكتشفة حديثًا والصناعات ذات الصلة في شرق البحر المتوسط.

٤١ - وفي ١٠ آذار/مارس، طلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس من محمد أشتية أن يبدأ مشاورات لتشكيل حكومة جديدة، عقب استقالة رئيس الوزراء رامي الحمد الله في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

٤٢ - ولا تزال الاتجاهات السلبية تغطي على التطورات الإيجابية. ففي ١٧ شباط/فبراير، بدأت الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ قانون اعتمده الكنيست في تموز/يوليه ٢٠١٨ يلزم القانون الحكومة الإسرائيلية بأن تجمد، من إيرادات المقاصة التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية ومن التحويلات المتجهة إلى السلطة، مبلغًا مساويًا للمبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية "بشكل مباشر أو غير مباشر" إلى الفلسطينيين أو عائلات الفلسطينيين المدانين من قبل المحاكم الإسرائيلية لضلوعهم في "أنشطة إرهابية" مزعومة أو غيرها من الجرائم ذات الصلة بالأمن، على النحو المحدد في القانون الإسرائيلي، أو الذين قُتلوا أثناء تنفيذهم هذه الأنشطة. والرأي القانوني لإسرائيل في هذا الصدد هو أن هذه المدفوعات تنتهك التزام الطرفين بموجب اتفاقات أوصلو، أي "أن يتخذ كل طرف جميع التدابير اللازمة لمنع أعمال الإرهاب والجريمة والأعمال العدائية الموجهة ضد الطرف الآخر" ومنع التحريض. ومن ثم، فقد أعلنت إسرائيل في ١٧ شباط/فبراير أنها ستجمد حوالي ١٣٩ مليون دولار من إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠١٩، أي ما يزيد قليلاً عن ٦ في المائة من إجمالي الإيرادات المحولة في عام ٢٠١٨.

٤٣ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أبلغت السلطة الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية برفضها هذا القرار الأحادي الجانب، قائلة إنه بموجب بروتوكول باريس لا يجوز خصم أي مبلغ دون موافقة كلا الطرفين، وأنها لن توقف مدفوعات الرعاية الاجتماعية لعائلات الأسرى. وترفض السلطة الفلسطينية، منذ ذلك الحين، قبول أي تحويلات من عائدات المقاصة تأتيها من إسرائيل، مشيرةً إلى أنها لن تقبل الإيرادات إلا إذا تم تحويل المبلغ المستحق الدفع بالكامل. وتشكل إيرادات المقاصة الآتية من إسرائيل ما يصل إلى ٦٥ في المائة من إجمالي إيرادات الحكومة الفلسطينية. ودفع هذا القرار الحكومة الفلسطينية إلى اتخاذ تدابير تفشيفية صارمة، بما في ذلك تخفيض رواتب الموظفين الحكوميين، ووقف جميع الترقيات والتعيينات والمكافآت وشراء الممتلكات والسيارات، وتخفيض نفقات السفر والضيافة والوقود. كما أحرزت السلطة الفلسطينية تحويل المدفوعات الاجتماعية إلى بعض من أكثر العائلات فقراً في البلد.

٤٤ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، أصدرت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الاحتجاجات التي دارت في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي عملت بتكليف من مجلس حقوق الإنسان في قراره د/١-٢٨، تقريرها عن المظاهرات التي جرت في غزة في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ورد قوات الأمن الإسرائيلية على المظاهرات وتأثيرها على المدنيين في غزة وإسرائيل. وخلصت اللجنة إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية ضد المتظاهرين كان غير قانوني في جميع حالات الوفاة الـ ١٨٩ باستثناء حالتين وحالات الإصابة التي تربو عن ٣٠٠ حالة التي حققت اللجنة فيها.

٤٥ - وقد زادت التوترات بين حركة فتح وحركة حماس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما زاد من تعميق الفجوة بين غزة والضفة الغربية. كما أثر عدم إحراز تقدم في المضي قدماً بالمصالحة بين الفلسطينيين تأثيراً سلبياً على الأوضاع المتدهورة أصلاً في قطاعي الصحة والتعليم في غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تخفيض رواتب أكثر من ٥٠٠٠ موظف من موظفي القطاع العام في غزة. وفي شهر كانون الثاني/يناير، ذكرت وزارة الصحة في غزة أن السلطة الفلسطينية لم تدفع رواتب لـ ٢٦٣ من موظفيها، معظمهم من الأطباء. كما نقلت التقارير أن ٤٠٠ موظف آخر في المنظومة التعليمية، بمن فيهم حوالي ٢٧٠ مدرساً، لم يتقاضوا رواتبهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٤٦ - وقد مكن اتفاق القاهرة السلطة الفلسطينية من السيطرة على المعابر المؤدية إلى غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. إلا أن السلطة الفلسطينية لم يعد لها اعتباراً من نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠١٩ وجود في معبر كرم أبو سالم أو معبر رفح. فقد سحبت السلطة الفلسطينية موظفيها من رفح في ٧ كانون الثاني/يناير نتيجة للتوترات المتزايدة مع حركة حماس. كما استأنف موظفون عينتهم حركة حماس مراقبة الجانب الفلسطيني من معبر كرم أبو سالم في ١٧ شباط/فبراير. وأدت هذه التغييرات إلى إغلاق مؤقت وجزئي لمعبر رفح، الذي أعيد فتحه منذ ذلك الوقت في كلا الاتجاهين. وحتى الآن، لم تسجل أي تغييرات في الإجراءات المتبعة في معبر كرم أبو سالم أو في تدفق البضائع من خلاله.

٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أنها جمعت أموالاً كافية لتغطية العجز في تمويلها لعام ٢٠١٨ البالغ ٤٤٦ مليون دولار. فقد زادت أكثر من ٤٢ جهة مانحة مساهماتها عمماً ساهمت به في عام ٢٠١٧ واتخذت الأونروا تدابير داخلية لخفض التكاليف.

سادساً - الجهود التي تبذلها الأطراف والمجتمع الدولي للمضي قدماً بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

٤٨ - أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولم تحدث تطورات معروفة تتعلق بالدول التي قامت بذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٩ - كما دعا مجلس الأمن، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، جميع الأطراف إلى أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية وحث في هذا الصدد على تكثيف وتسريع الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية والدعم الدولي والإقليمي للهادفين إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

٥٠ - وبدعوة من الاتحاد الروسي، شارك ممثلون عن ١٢ فصيلاً فلسطينياً، بما في ذلك حركة فتح وحماس، في اجتماع الفصائل الفلسطينية الثالث في موسكو، الذي عقد في الفترة من ١١ إلى ١٣ شباط/فبراير. ورحب مسؤولو حركة فتح بالاجتماع باعتباره فرصة لأن تستأنف مصر جهودها لتنفيذ الاتفاقات الموقعة سابقاً في القاهرة. كما ذكرت حماس أن الفصائل الفلسطينية وافقت، في جملة أمور،

على ضرورة إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية وإعمال حق العودة. وخلال الاجتماع، وافقت ٨ فصائل من أصل ١٢ فصيلاً مشاركاً على النص المقترح للبيان الختامي، مع امتناع حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وحركة حماس عن التصويت بسبب الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، والإشارة إلى قيام دولة فلسطينية على الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

٥١ - وفي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، اجتمعت مجموعة من وزراء الخارجية العرب والأوروبيين في دبلن لمناقشة عملية السلام في الشرق الأوسط. وأعرب المشاركون عن جزعهم إزاء تدهور الحالة على أرض الواقع وأكدوا من جديد دعمهم المستمر والتزامهم المتواصل بحل الدولتين، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير الدولية الثابتة والاتفاقات السابقة. وأكد المشاركون أيضاً أهمية المضي قدماً بالمصالحة الفلسطينية.

٥٢ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، أعاد قادة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خلال أول مؤتمر قمة مشترك لهم في شرم الشيخ، مصر، تأكيد مواقفهم المشتركة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك وضع القدس وبشأن مخالفة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للقانون الدولي. وأكدوا من جديد التزامهم بالتوصل إلى حل الدولتين على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، باعتباره الوسيلة الواقعية الوحيدة لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، بما في ذلك احتلال القدس الشرقية، ولتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين تعالج جميع مسائل الوضع النهائي. وأشاروا إلى أهمية الحفاظ على الواقع التاريخي للمقدسات الإسلامية في القدس، بما في ذلك فيما يتعلق بالوصاية الهاشمية عليها. كما دعوا جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات فورية لإحداث تغيير أساسي نحو الأفضل في غزة، مع الاحترام التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وأكدوا من جديد الدور الذي لا غنى عنه للأونروا.

٥٣ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إسرائيل لن تمدد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير. وفي ١ شباط/فبراير، أصدر وزراء خارجية الدول المساهمة في الوجود الدولي المؤقت (إيطاليا وتركيا والسويد وسويسرا والنرويج) بياناً مشتركاً أعربوا فيه عن أسفهم لقرار إسرائيل الانفرادي مؤكداً أنه يشكل "خروجاً" عن اتفاق أوسلو الثاني ويقوض واحدة من الآليات المستقرة القليلة لحل النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

سابعاً - ملاحظات

٥٤ - ما زال توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية يجري بلا هوادة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتمثل الثلاثة آلاف وحدة التي اقترحت أو وُفّق عليها أو طرحت عروض بشأن إقامتها في الضفة الغربية المحتلة أكبر دفعة منذ أيار/مايو ٢٠١٨. وأكرر أن إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، على النحو الوارد في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويجب وقفه فوراً وبشكل كامل. فوجود المستوطنات وتوسعها يؤججان مشاعر الغضب وخيبة الأمل لدى السكان الفلسطينيين ويضعفان بدرجة كبيرة آفاق إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين من خلال تقويضهما الممنهج لاحتمال إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقادرة على البقاء. وعلاوة على ذلك، تؤدي المحاولات الرامية إلى سن تشريعات من شأنها

أن تطبق القانون الإسرائيلي على أرض الضفة الغربية المحتلة بشكل مباشر إلى إثارة مخاوف من وجود خطط للضم في المستقبل.

٥٥ - ويستمر كذلك هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها. ومما يثير الانزعاج بصفة خاصة هدم المباني المرتبطة بوصلات مياه حيوية في المجتمعات المحلية في المنطقة جيم التي تعاني من نقص المياه أصلاً. ويساورني القلق إزاء استمرار الضغوط التي يريزح الفلسطينيون تحت وطأتها في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويبرز الإخلاء القسري للفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية، وخطر تنفيذ عمليات إخلاء أخرى كثيرة لتيسير توسيع المستوطنات في المستقبل، المشكلة المتنامية لفلسطيني القدس الشرقية المعرضين للتشرد. ويجب العدول عن هذه السياسات كما ينبغي لإسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٥٦ - ولا يزال الوضع في غزة عرضة لتصعيد كبير وما زالت معاناة سكانها هائلة. ولا زلت أشعر بقلق بالغ إزاء عدد القتلى والجرحى من الفلسطينيين الذين سقطوا على طول السياج المحيط في غزة. وما فتئ استخدام إسرائيل للقوة أثناء الاحتجاجات التي نشبت في غزة عند السياج المحيط مع إسرائيل مثارا للقلق البالغ. فقوات الأمن الإسرائيلية تقع على عاتقها مسؤولية ممارسة ضبط النفس ويجب ألا تُستخدم القوة المميتة إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح. ويجب عدم استخدام القوة ضد الموظفين الطبيين الذين ينحصر عملهم في أداء مهامهم الطبية. ولا ينبغي أن يكون الأطفال هدفا للعنف على الإطلاق وحساس وغيرها من الجماعات المقاتلة عليها التزام بحماية الأطفال، والتأكد من عدم تعريضهم للأذى أبداً. وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون بصورة عشوائية تجاه السكان المدنيين الإسرائيليين محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن يتوقف فوراً. ويجب أن يتوقف كذلك إطلاق الوسائل الحارقة والمتفجرة تجاه إسرائيل. ويجب أن يكفل منظمو المظاهرات الحفاظ على طابعها السلمي.

٥٧ - والتعامل العنيف لقوات الأمن التابعة لحركة حماس مع المحتجين في غزة، الذين كان بينهم نساء وأطفال، غير مقبول. فمن حق شعب غزة الذي طالبت معاناته أن يحتج دون خوف من انتقام.

٥٨ - ولا يوجد مبرر للإرهاب وأنا أدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى ضم صوتهم إلى الأمم المتحدة في إدانته بشكل قاطع.

٥٩ - ويساورني القلق إزاء ما ورد من تقارير عن ازدياد عدد الاعتداءات والمضايقات من جانب المستوطنين مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويساورني قلق شديد على السكان الفلسطينيين، والجهات الفاعلة المعنية بالحماية، والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة H2 من مدينة الخليل عقب انسحاب الوجود الدولي المؤقت في الخليل في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، لا سيما مع ملاحظة أن بعض أنحاء المنطقة H2 قد أُعلنت مناطق عسكرية مغلقة. وأدعو إسرائيل إلى كفالة سلامة وأمن السكان الفلسطينيين، والإحجام عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تسبب مزيداً من التوتر، والسماح للجهات الفاعلة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان بالاضطلاع بأنشطتهم بحرية وأمان، وضمان إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة ومستقلة في أي هجمات، ومساءلة الجناة.

٦٠ - ويتواصل كذلك تسبب الخطاب الاستفزازي والمؤجج للمشاعر الذي صدر عن المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تعميق الانقسام وتغذية مشاعر عدم الثقة والكراهية بين الطرفين، مع تقويضه الجهود الرامية إلى تحقيق هدف السلام. والقادة مسؤولون عن إبداء

رغبة في العمل على إيجاد حل توفيقى والنهوض بالحوار الإيجابي بين الجانبين. فتأجيج التوترات وتشجيع نظريات المؤامرة وغرس بذور الكراهية بين المجتمعات لا يترتب عليه سوى إطالة أمد النزاع.

٦١ - ويساورني قلق بالغ إزاء التطورات المتصلة بإيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية، ولا سيما الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية الواقعة على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء والتي تقوض إطار أوسلو وفرص تحقيق حل الدولتين. وتمثل إيرادات المقاصة، البالغة ٣,٢ بليون دولار، أكثر من ٦٥ في المائة من مجموع الإيرادات السنوية للسلطة الفلسطينية. وكلا الجانبين بحاجة إلى أن يعملوا معاً بطريقة بناءة بهدف استعادة تحويلات الإيرادات بالكامل، تمشياً مع بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية. ويجب أن يبذلا قصارى جهدهما لمنع حدوث مزيد من التدهور والالتزام مجدداً، مدعومين بالمجتمع الدولي، بالمبادئ الأساسية المكرسة في الاتفاقات الثنائية القائمة منذ أمد طويل.

٦٢ - وأشير إلى الأهمية الحيوية لاستمرار الدعم المقدم إلى الأونروا، التي تحتاج إلى تمويل قدره ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٩ لتغطية برامجها العادية وعملياتها الإنسانية. ولتفادي أي تعطل في الخدمات في عام ٢٠١٩، تحتاج الأونروا إلى يحافظ مانحوها على مستويات تمويلهم لها وإلى زيادة عدد الاتفاقات المتعددة السنوات لضمان تعزيز الاستقرار المالي. ويمثل إنشاء وقف إنمائي للاجئين الفلسطينيين في الآونة الأخيرة، على نحو ما أعلنه مجلس وزراء منظمة التعاون الإسلامي، خطوة مهمة في هذا الصدد. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها للأونروا.

٦٣ - ومما يؤسف له أن الخطوات الإيجابية القليلة والمتواضعة التي اتخذها الطرفان لم تكن كافية لتصحيح الاتجاهات السلبية. بل إن إمكانية تحقيق حل الدولتين معرضة لتهديدات تتزايد جسامةً. وإنني أدعو جميع الأطراف، مرة أخرى، إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية تقوض آفاق حل الدولتين، ولا تتماشى مع الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك بروتوكول باريس.

٦٤ - ولا زلت أشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة. ومع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، فإنني أحثها على تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص إلى غزة ومنها بهدف رفعها في نهاية المطاف. ولا يمكننا أن نأمل في حل مستدام للأزمة الإنسانية إلا من خلال الإنهاء الكامل لإجراءات الإغلاق الخانقة، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وما زالت التدابير التقييدية التي تفرضها السلطة الفلسطينية تفاقم أثر إجراءات الإغلاق المفروضة منذ وقت طويل، مما يزيد توسيع الفجوة السياسية والإدارية في صفوف الفلسطينيين. وقد أتاح ما ورد من تمويل حتى الآن الزيادة المؤقتة في إمدادات الطاقة في غزة، ودعم إيصـال كمية كبيرة من الأدوية الضرورية وإجراء آلاف العمليات الجراحية الطارئة. ولكن في ظل توقع نفاد التمويل المقدم من قطر لإمداد محطة توليد الطاقة في غزة بالوقود في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وما لم توفر أموال إضافية أو حل دائم لأزمة الطاقة، يوجد قلق حقيقي من أن يصل انقطاع الطاقة إلى ٢٠ ساعة في اليوم مجدداً، مما يؤثر بدرجة كبيرة على توفير الخدمات الأساسية. ويأتي ذلك في ظل خلفية من تزايد الاحتياجات، ومواجهة الشركاء في مجال الأنشطة الإنسانية تخفيضات كبيرة في التمويل بصورة غير مسبقة وتقييداً متزايداً لحيز العمل. وقد أُطلقت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ودُعي فيها إلى توفير ٣٥٠ مليون دولار للأرض الفلسطينية المحتلة، منها ٢٧٠ مليون دولار لقطاع غزة. وإنني أحث الجهات المانحة على زيادة مساهمتها لإتاحة تلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان.

٦٥ - وفي تطور إيجابي، يتوقع أن تسهم التحسينات التي أُدخلت على آلية إعادة إعمار غزة إسهاما كبيرا في تعزيز فعالية الآلية وأدائها واستقرارها وشفافيتها، لزيادة سهولة استخدامها والمساعدة على حفز النشاط الاقتصادي. وأرحب أيضا بقرار مصر إبقاء معبر رفح الحدودي مفتوحا مع إيلاء الاعتبار الواجب لشواغلها الأمنية. وإضافةً إلى ذلك، أرحب بتوسيع نطاق منطقة الصيد في غزة إلى ١٢ ميلا بحريا في منطقة صغيرة قبالة ساحل غزة، ولكني لا زلت قلقا إزاء استمرار اعتقال وإصابة فلسطينيين يصطادون داخل حدود المياه المسموح بالصيد فيها.

٦٦ - وهذه خطوات إيجابية يمكن أن تحول دون نشوب مواجهة عنيفة أخرى بين إسرائيل وحماس في غزة، ولكن أي حل طويل الأجل يتطلب استعادة الوحدة الوطنية في صفوف الفلسطينيين، وإعادة غزة إلى سيطرة حكومة فلسطينية شرعية، وإنهاء إجراءات الإغلاق الإسرائيلية الخانقة.

٦٧ - ومن الضروري جدا أن تستمر جهود المصالحة المهمة بين الفصائل الفلسطينية المبذولة بقيادة مصر. وتعرب الأمم المتحدة عن تأييدها الراسخ للجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد، وإنني أدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود جادة لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. فآنذاك فقط يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية بشكل مستدام والشروع في مسعى التنمية الهام. وغزة جزء لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، وهكذا يجب أن تظل.

٦٨ - وما زال يساورني بالغ القلق إزاء حالة جهودنا الجماعية وضعف توافق الآراء الدولي بشأن التوصل إلى إنهاء الاحتلال والوصول إلى حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني قائم على وجود دولتين، وقد حذرت مرارا وتكرارا من المسار الخطير الذي يتخذه هذا النزاع. وبالنظر إلى الطابع المترابط للنزاعات في جميع أنحاء المنطقة وما ينطوي عليه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من احتمال تغذية الخطاب المتطرف في جميع أنحاء العالم، فإن تهيئة الظروف اللازمة لعودة الطرفين إلى المفاوضات الثنائية المجدية لا تزال مسألة بالغة الأهمية. وفي ظل عدم وجود عملية سياسية لإنهاء النزاع، قدم شركاء الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، مجموعة من التوصيات في التقرير الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦، من شأنها أن تبدأ مسار تهيئة تلك الظروف، إذا ما نُفذت بفعالية.

٦٩ - وتدعو الأمم المتحدة إلى تعزيز الالتزام بالاتفاقات الثنائية وهي تعمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع الإنسانية الرامية إلى دعم غزة، ودعم المصالحة الفلسطينية، وإنهاء إجراءات الإغلاق في نهاية المطاف. وما برحنا نؤكد أن التوصيات الواردة في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦ لا تزال وجيهة للغاية. وأكرر تأكيد أنه لا يوجد بديل مجدٍ لحل الدولتين، الذي تعيش إسرائيل وفلسطين بموجبه جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة للدولتين. ولا بد في المقام الأول من توافر القيادة والإرادة السياسية اللازميتين لاتخاذ خطوات عملية دعما لإنهاء الاحتلال العسكري وإرساء السلام الدائم. وإلى أن يتحقق ذلك، سيُكتب على جيل آخر من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يقضوا حياتهم في البحث بلا طائل عن سلام بعيد المنال.

٧٠ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاوي ملادينوف، لعمله المتميز في سياق ما زال حافلا بالتحديات. وأشيد كذلك بجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة.